عبدالصمد والرومي وجوهر أكثر النواب تمثيلا للدائرة

48 نائباً مثلوا الدائرة الأولى منذ مجلس 1981 حتى يناير 2012

بلغ توزير النواب في الدائرة بالحكومات من عام 1981 حتى آخر تشكيل حكومي 11

نجح 48 نائبا في تمثيل الدائرة الانتخابية الاولى بالمجالس العشرة الماضية منذ مجلس عام 1981 حتى مجلس يناير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية وتعد من اكثر الدوائر الانتخابية الخمس تمثيلا في الحكومات المشكلة خلال الفترة المذكورة.

وكان عدنان سيد عبدالصمد اكثر النواب تمثيلا لهذه الدائرة «التي كانت تضم الدوائر 1 و4 و8 و12 و13 في تقسيمة الـ25 دائرة في المجالس النيابية» خلال تلك الفترة بتمثيله الدائرة لثمانية فصول تشريعية.

ومن ثم جاء عبدالله يوسف الرومي الذي مثل الدائرة لسبعة فصول تشريعية تلاه كل من حسن عبدالله جوهر وحسين علي القلاف وصالح احمد عاشور الذين مثلوا الدائرة لستة فصول تشريعية ومن ثم جاء سالم عبدالله الحماد ومخلد راشد العازمي اللذان مثلا الدائرة في خمسة فصول تشريعية.

بعد ذلك مثل كل من ناصر عبدالعزيز صرخوه وعبدالمحسن مدعج المدعج واحمد عبدالمحسن المليفي وصلاح عبدالرضا خورشيد وعبدالواحد العوضي وحسين الحريتي الدائرة لثلاثة فصول تشريعية.

ومن ثم مثل الدائرة كل من محمد حسن الكندري وفيصل سعود الدويسان وخالد الجميعان ويعقوب محمد حياتي وأحمد الربعي وعباس الخضاري وجمال الكندري واحمد حاجي لاري ويوسف الزلزلة لفصلين تشريعيين.

اما النواب فيصل القضيبي وبدر المضف واحمد الطخيم وعيسى المزيدي ومرضي الاذينة وخالد الوسمي وناصر الروضان وعبدالله النفيسي وراشد الجويسري وعلي البغلي واسماعيل الشطي وحمود الرقبة وجاسم المضف وعبدالمحسن جمال واحمد الشحومي ومعصومة المبارك فمثلوا الدائرة لفصل تشريعي واحد.

وكان نصيب الدائرة الاولى وفقا للتقسيم الحالي للدوائر الاعلى بين الدوائر من حيث توزير النواب في الحكومات المشكلة منذ عام 1981 حتى آخر تشكيل حكومي حيث بلغ عددهم 11 وزيرا من اصل 25 وزيرا منتخبا من مختلف الدوائر تم اختيارهم خلال الحكومات المتعاقبة.

وفي التشكيل الحكومي لعام 1981 تقلد عيسى محمد المزيدي حقيبة وزارة المواصلات كما تقلد خالد الجميعان حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في التشكيل الحكومي لعام 1985.

ومع عودة الحياة النيابية عام 1992 تقلد احمد الربعي حقيبة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي لعام 1992 فيما تقلد علي احمد البغلي وزارة النفط وعقب استقالته تولى الوزارة نفسها عبدالمحسن مدعج المدعج.

كما تقلد جاسم عبدالله المضف وزارة التجارة والصناعة في التشكيل الحكومي لعام 1996 بينما تقلد حمود عبدالله الرقبة وزارة الكهرباء والماء ووزارة الاشغال العامة في التشكيل الحكومي لعام 1998.

وفي التشكيل الحكومي لعام 2001 تولى صلاح عبدالرضا خورشيد وزارة التجارة والصناعة بينما اسندت الى يوسف سيد الزلزلة حقيبة وزارة التجارة والصناعة في شهر فبراير عام 2006.

وتولى عبدالواحد محمود العوضي منصب وزير الدولة لشؤون الاسكان في التشكيل الحكومي لعام 2007 وجمع العوضي اثر التعديلات الوزارية التي اجريت في شهر يونيو عام 2007 بالاضافة الى عمله منصب وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة.

وفي التعديل الذي اجري في شهر اكتوبر عام 2007 اصبح عبدالواحد العوضي وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة.

وتقلد حسين الحريتي منصب وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في التشكيل الحكومي لعام 2008 ولعام 2009.

في المقابل لم يتم اختيار اي نائب من نواب الدائرة الاولى من مجلس يناير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية في التشكيلات الحكومية بعد ذلك.

اعداد الناخبين والناخبات ونسبهم في الدائرة الاولى لانتخابات مجالس «ديسمبر 2012 ويناير 2012 المبطل و2009».

واظهرت سجلات وزارة الداخلية ان اجمالي عدد المواطنين والمواطنات في الدوائر الانتخابية الخمس في الكويت الذين يحق لهم التصويت في انتخابات مجلس الامة في فصله التشريعي الـ14 لشهر ديسمبر 2012 يبلغ 422569 ناخبا وناخبة.

ويبلغ عدد الناخبين والناخبات في الدائرة الانتخابية الاولى 74876 ناخبا وناخبة بواقع 34783 ذكورا و40093 اناثا.

وارتفع اجمالي عدد الناخبين في الدائرة بمقدار 3730 ناخبا وناخبة وبنسبة 4,98 في المئة عن اجمالي الناخبين في انتخابات مجلس يناير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية بواقع 1987 ناخبا و1743 ناخبة.

ويمثل اجمالي ناخبي الدائرة الاولى ما نسبته 17,71 في المئة من اجمالي الناخبين والناخبات في دولة الكويت البالغ عددهم 422569 ناخبا وناخبة بواقع 8,23 في المئة ذكورا و9,48 في المئة اناثا.

ويتوزع ناخبو الدائرة على 19 منطقة هي.. منطقة الشرق 854 ناخبا وناخبة «416 ذكورا و438 اناثا» وفي منطقة الدسمة 5734 ناخبا وناخبة «3078 ذكورا و2656 اناثا» وفي المطبة ناخب واحد فقط «1 ذكور و0 اناث» وفي منطقة دسمان 155 ناخبا وناخبة «50 ذكورا و105 اناث» وفي منطقة بنيد القار 970 ناخبا وناخبة «665 ذكورا و305 اناث».

ووصل عدد الناخبين والناخبات في منطقة الدعية 4729 ناخبا وناخبة «2440 ذكورا و2289 اناثا» وفي منطقة الشعب 3470 ناخبا وناخبة «1753 ذكورا و1717 اناثا» وفي فيلكا وسائر الجزر 232 ناخبا «232 ذكورا و0 اناث».

اما في منطقة حولي فقد بلغ عدد الناخبين والناخبات 699 ناخبا وناخبة «205 ذكور و494 اناثا» وفي منطقة النقرة 86 ناخبا «86 ذكورا و0 اناث» وفي ميدان حولي 38 ناخبا «38 ذكورا و0 اناث».

وفي منطقة بيان بلغ عدد الناخبين والناخبات 13406 بواقع «5924 ذكورا و7482 اناثا» بينما بلغ عددهم في منطقة مشرف 10062 ناخبا وناخبة بواقع «4166 ذكورا و5896 اناثا».

وفي منطقة السالمية بلغ عدد الناخبين والناخبات 4285 ناخبا وناخبة «1636 ذكورا و2649 اناثا» ووصل العدد في منطقة البدع 116 ناخبا وناخبة «78 ذكورا و38 اناثا» وبلغ عددهم في منطقة الراس 202 ناخب «202 ذكر - 0 اناث».

وفي منطقة سلوى بلغ عدد الناخبين والناخبات 11738 ناخبا وناخبة «4628 ذكورا و7110 اناثا» وحازت منطقة الرميثية على العدد الاكبر من الناخبين والناخبات بواقع 16911 ناخبا وناخبة «8656 ذكورا و8255 اناثا» وبلغ العدد الاجمالي للناخبين والناخبين في منطقة مبارك العبدالله 1188 ناخبا وناخبة «529 ذكورا و659 اناثا».

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات في الدائرة الاولى لانتخابات مجلس الامة يناير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية 71146 ناخبا وناخبة بواقع 32796 ناخبا و38350 ناخبة.

وتوزع ناخبو الدائرة على 19 منطقة هي.. منطقة الشرق 859 ناخبا وناخبة «411 ذكورا و448 اناثا» و5523 ناخبا وناخبة «2989 ذكورا و2534 اناثا» في الدسمة وناخب واحد فقط «1 ذكر 0- اناث» في المطبة وفي منطقة دسمان 148 ناخبا وناخبة «52 ذكورا و96 اناثا» و981 ناخبا وناخبة «679 ذكورا و302 انثى» في بنيد القار. وفي الدعية وصل عدد الناخبين والناخبات الى 4523 ناخبا وناخبة «2338 ذكورا و2185 اناثا» وفي الشعب 3359 ناخبا وناخبة «1682 ذكورا و1677 اناثا» وفي فيلكا وسائر الجزر 243 ناخبا «243 ذكورا - 0 اناث».

اما في حولي فقد بلغ عدد الناخبين والناخبات 720 ناخبا وناخبة «203 ذكور - 517 اناثا» وفي منطقة النقرة 94 ناخبا «94 ذكورا و0 اناث» و41 ناخبا «41 ذكورا و0 اناث» في ميدان حولي.

وفي منطقة بيان ارتفع عدد الناخبين والناخبات الى 12660 ناخبا وناخبة «5527 ذكورا و7133 اناثا» و9282 ناخبا وناخبة «3735 ذكورا و5547 اناثا» في مشرف و4167 ناخبا وناخبة «1518 ذكورا و2649 اناثا» في السالمية.

ووصل العدد الى 114 ناخبا وناخبة «78 ذكورا و36 اناثا» في البدع و224 ناخبا «224 ذكورا و0 اناث» في الراس و11170 ناخبا وناخبة «4302 ذكر و6868 اناثا» في سلوى.

وحازت منطقة الرميثية على العدد الاكبر من الناخبين والناخبات بواقع 16192 ناخبا وناخبة «8268 ذكورا و7924 اناثا» و845 ناخبا وناخبة «411 ذكورا و434 اناثا» في مبارك العبدالله.

وفي مجلس 2009 كان اجمالي عدد الناخبين والناخبات 69132 في انتخابات مجلس الامة لعام 2009 بواقع 31613 ناخبا و37519 ناخبة توزعوا على مناطق الدائرة على النحو الآتي..

في منطقة الشرق 830 ناخبا وناخبة «388 ذكورا و442 اناثا» و5325 ناخبا وناخبة «2889 ذكورا - 2436 اناثا» في الدسمة و2 ناخب «2 ذكر - 0 اناث» في المطبة.

وفي منطقة دسمان 148 ناخبا وناخبة «52 ذكورا و96 اناثا» و987 ناخبا وناخبة «688 ذكورا و299 اناثا» في بنيد القار.

اما عدد الناخبين والناخبات في منطقة الدعية فكان 4365 ناخبا وناخبة «2245 ذكورا و2120 اناثا» وفي الشعب 3263 ناخبا وناخبة «1628 ذكورا و1635 اناثا» وفي فيلكا وسائر الجزر 250 ناخبا «250 ذكورا و0 اناث».

وفي حولي كان العدد 715 ناخبا وناخبة «197 ذكورا و518 اناثا» وفي منطقة النقرة 101 ناخب «101 ذكر - 0 اناث» و42 ناخبا «42 ذكورا - 0 اناث» في ميدان حولي.

وفي بيان كان عدد الناخبين 12333 ناخبا وناخبة «5326 ذكورا و7007 اناث» و9015 ناخبا وناخبة «3570 ذكورا و5445 اناثا» في مشرف و4080 ناخبا وناخبة «1455 ذكورا و2625 اناثا» في السالمية.

في حين كان العدد 112 ناخبا وناخبة «75 ذكورا و37 اناثا» في البدع و229 ناخبا «229 ذكورا - 0 اناث» في الراس وفي سلوى 10838 ناخبا وناخبة «4088 ذكورا و6750 اناثا».

وفي الرميثية بلغ عدد الناخبين والناخبات 15782 ناخبا وناخبة «8040 ذكورا و7742 اناثا» بينما كان عددهم 715 ناخبا وناخبة «348 ذكورا و367 اناثا» في مبارك العبدالله.

مرشحو الأولى في الطريق إلى مجلس الأمة

الغلبة للمتعلمين والمخضرمين

جمع مرشحو الدائرة الانتخابية الاولى لانتخابات مجلس الامة في فصله التشريعي الرابع عشر 2012 المقرر عقدها في الاول من ديسمبر المقبل ما بين ارتفاع المستوى التعليمي وغلبة فئة من يطلق عليهم بالناضجين والمخضرمين.

فمن اجمالي مرشحي الدائرة البالغ 59 مرشحا ومرشحة عند قفل باب الترشيح هناك 34 من حملة الشهادة الجامعية فما فوق بنسبة 57.62 في المئة من اجمالي عدد المرشحين في الدائرة.

ونال 17 منهم شهادة الدبلوم بنسبة 28.81 في المئة ويحمل 6 منهم شهادة الثانوية العامة بنسبة 10.16 في المئة و2 من حملة الشهادة المتوسطة بنسبة 3.38 في المئة. ومن بين الـ34 مرشحا ومرشحة من حملة الشهادة الجامعية فما فوق هناك 7 مرشحين يحملون شهادة الدكتوراه في النقد الادبي والاحصاء والفلسفة والعلاقات الدولية وتقنية الحاسب الآلي ونقل وزراعة الاعضاء والقانون وجراحة الفم و6 مرشحين من حملة الماجستير توزعت تخصصاتهم ما بين الهندسة والعلوم العسكرية والعلوم السياسية والاعلام والتربية الخاصة.

اما المرشحون من حملة البكالوريوس والبالغ عددهم 21 مرشحا فاختلفت تخصصاتهم ما بين الهندسة الميكانيكية والمحاسبة وهندسة علوم الاتصالات والقانون والطيران المدني والاقتصاد والعلوم السياسية وعلوم المعلومات والتقنيات والفنون الجميلة والشريعة والعلوم وهندسة الاتصالات والالكترونيات وعلم الاجتماع والعمارة. وتوزعت تخصصات حملة شهادة الدبلوم الـ17 ما بين الكهرباء وادارة الاعمال والاقتصاد وعلوم الطيران والاتصالات والتسويق والتربية والحاسب الآلي والهندسة المدنية والتربية البدنية.

فمن اجمالي مرشحي الدائرة البالغ 79 مرشحا ومرشحة.

الناخبون في الدائرة الانتخابية الأولى 74876 بواقع 34783 ذكورا و40093 اناثا

المعيوف: لا بد من توفير استقلال كامل للقضاء إدارياً ومالياً

عبدالله المعيوف

اكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف ان تطوير القضاء والنظام الإداري للمحاكم لم يعد مطلبا بل أصبح ضرورة ملحة وحاجة وطنية لتحقيق استقلالية كاملة لهذا السلطة في الدولة داعيا إلى إبعادها عن التجاذبات السياسية وصون مكانتها.

وأوضح عبدالله المعيوف في تصريح صحافي ان الصراع بين الحكومة ومجلس الأمة طوال سنوات، أرهق الوطن وكان ثمنه باهظا على جميع الأصعدة والمجالات مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب حماية السلطة القضائية وتحصينها ماليا وإداريا والحفاظ على سمعة القضاء الكويتي الذي اتسم ولا يزال بالنزاهة والحيادية والإنصاف. موضحا صحيح ان قضاءنا مستقل في أحكامه ومحل مفخرة ولا سلطة على القاضي ولكن ما نريده هو نقل الجهاز الإداري والمالي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى. وأضاف ان من اهم خطوات تحصين القضاء هو تحقيق استقلالية كاملة له بحيث لا يرتبط بأي من السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق المادة «50» من الدستور التي تؤكد مبدأ فصل السلطات مع تعاونها.

عاشور: جماعات إسلامية مقاطعة تضخ أموالاً لمنع الناخبين من التصويت

ذكر النائب السابق ومرشح الدائرة الاولى صالح عاشور في تصريح له بان هناك مجموعات اسلامية مقاطعة للانتخابات تضخ اموالا مصدرها خارجي لمنع الناس من المشاركة في الانتخابات القادمة حيث بدأت تلك المجموعة بالدائرتين الرابعة والخامسة.

وحذر عاشور من تلك العملية الدخيلة على الكويت حيث إنها مخالفة لقانون الانتخابات الذي يجرم منع أي ناخب من المشاركة بإدلاء صوته سواء قولا او فعلا، مشددا بان يجب منع تلك المغريات بأي طريقة كانت لإنها تحرم المواطنين الناخبين من ممارسة حقهم في العملية الديمقراطية.

وطالب عاشور جميع افراد الشعب الكويتي ان يكونوا واعون في تلك الايام لهذه الاعمال التخريبية التي تهدف لتشويه الديمقراطية في الكويت.

طلبات التوظيف تفوق الـ 20 ألفاً ومطلوب حلها سريعاً

عسكر: رواتب المتقاعدين بحاجة إلى مراجعة سريعة وشاملة

أعرب مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق عسكر العنزي عن اسفه لوجود تباين كبير في المرتبات من جهة حكومية إلى اخرى.

وقال: «يجب الإسراع في إقرار زيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور لجميع المواطنين».

ولفت عسكر إلى ان رواتب المتقاعدين هي الأخرى بحاجة إلى مراجعه لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وأضاف عسكر: «إذا لم تبادر الحكومة إلى إصدار قرار بزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية فإن مجلس الأمة المقبل مطالب بأن يسن قانونا يلزم بموجبه الحكومة بإقرار هذه الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين».

وقال عسكر: «اهملت الحكومات المتعاقبة شريحة كبيرة من المواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص دون أن تقوم بمراجعة شاملة لرواتبهم وتقدر لهم زيادة منصفة تتناسب مع الزيادات التي اقرت لنظرائهم ممن حصلوا على كوادر وظيفية حسنت من رواتبهم»، حيث «لا تزال هذه الشريحة تنتظر مبادرة من الحكومة».

ورأى عسكر ان القطاع الخاص الذي تعول عليه الحكومة في قيادة التنمية خلال المرحلة المقبلة أصبح يعاني من هجرة عكسية مضرة للموظفين الكويتيين إلى القطاع العام نتيجة لما أحدثته الكوادر الوظيفية من زيادات في رواتب العاملين في الدولة من غير القطاع الخاص، مشددا على اهمية أن توازن الحكومة الرواتب في القطاعين، وعلى ضرورة أن تشمل الزيادة شريحة المتقاعدين الذين يواجهون أعباء معيشية صعبة.

عسكر العنزي

وفي سياق مواز طالب عسكر الحكومة بمعالجة قضية البطالة معالجة جدية، مؤكدا انها لم تتخذ اي إجراءات لتوفير فرص عمل للمواطنين، ولم تقم بتنفيذ سياسة الإحلال في القطاع العام.

وزاد عسكر: القضية اصبحت تشكل هاجسا كبيرا لدى المواطنين، ومجالس الأمة السابقة عقدت جلسات خاصة لمناقشة قضية البطالة، وتوفير العمل للمواطنين، وكانت هناك توصيات من المجالس المتعاقبة للحكومة بحل هذه القضية، إلا أن الأخيرة لم تعمل على تنفيذ هذه التوصيات، وابقت القضية معلقة دون أن تضع لها الحلول، مع العلم ان اعداد المحتاجين للعمل في تزايد سنوي، كما أن طلبات التوظيف تفوق الـ20 الفا.

واكد عسكر ان قضية البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين تحتاج إلى منظومة كاملة ترتكز على تنمية القطاع الخاص بما من شانه خلق فرص وظيفية للمواطنين في هذا القطاع والخصخصة الايجابية القاعلة لبعض مشاريع القطاع العام ودعم المشاريع الصغرى وإعادة تاهيل الطاقة البشرية.

الزيدي: التيارات السياسية المخالفة تحاول السيطرة على الشباب

اكد مرشح الدائرة الرابعة صادق الزيدي ان هناك غزواً لتيارات سياسية مخالفة لا تمتلك ترخيصا قانونيا، منذ زمن بعيد تحاول تفتيت المجتمع معمل فتن وكسر الوحدة الوطنية فضلا عن بث مفاهيم خاطئة تؤجج الشارع وهذا لن يسمح به مشيرا الى ان احد تلك التيارات يتبع تنظيما معروفا هدفه الاساسي معلن هو السيطرة على الشباب والشركات والتعليم والاعلام. فلا نسمح لاي احد يتعدى بالقول او بالتلميح على مقدرات الكويت التي صنعها الاجداد وفادها ال الصباح حفظهم الله فضلا عن ان هناك في المقابل تراجعا في الديمقراطية وامورا غريبة على العادات والتقاليد ناهيك عن قضية المواطنة حيث أصبح هناك خلل في العلاقات الاجتماعية.

واشار الى ان المواطن أصبح اليوم مستهلكا وليس منتجا، مؤكدا على ضرورة ايقاف حالة الخلل الحاصل بالكويت وعلى ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات من حيث التعليم والاهتمام بالانسان في كل مراحل حياته وتفعيل القوانين واللوائح المتعلقة بالاسكان والاقتصاد من حيث كونها قوانين تحفظ كرامة المواطن الكويتي خاصة ان 70 في المئة يعيشون على رواتبهم. واكد ان قضية القيم تتعلق بالناحية المعنوية والروحانية ولتعزيز منظومة القيم في الكويت لابد من الالتفات للأسرة الكويتية التي اصبح بها نوع من التذبذب في الادوار، مشيرة الى ان الطفرة الاقتصادية التي حصلت في المجتمع شكلت فجوة ما بين الرفاهية والقيم الاجتماعية.

وشدد على أهمية ايجاد برامج توعوية تقدم عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والاعلام والمؤسسات التعليمية على مدار السنة، مشيرا الى ان النظام التعليمي في الكويت يعد نظاما تقليديا من حيث عدم توافر تكنولوجيا التعليم ومن حيث اعطاء المعلومة دون غرسها كقيمة تعليمية.

فضلا عن ان المرحلة القادمة مليئة بالتحديات التي تتطلب التعاون والعمل من خلال القضايا المطروحة والمشروعات التي مازالت في ادراج مجلس الامة لانها تتعارض مع مصالحهم الشخصية مؤكدا على ان المجلس القادم امام مهمة كبيرة ينبغي ان يدركها ويعرف كيف يتعامل معها في ظل تحديات الأزمات الماضية والتي صنعوها بعض النواب السابقين.

واشار الى ان الاصلاح والتنمية احد متطلبات المرحلة القادمة التي ينبغي ان تكون على راس اولويات العمل بين السلطتين، لافتا الى ان المضي في هذا الطريق يستوجب اختيار مجلس بمواصفات معينة قادر على سن التشريعات والزام الحكومة في دفع مشاريع التنمية.